

Distr.: General
30 September 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

بابوا غينيا الجديدة

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية وردود مقدمة
من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة في الأمم المتحدة.

- ١- تعرب حكومة بابوا غينيا الجديدة عن سرورها لإعداد الاستعراض الدوري الشامل ولتقديمه فيما بعد إلى مجلس حقوق الإنسان. وقد تلقى وفد بابوا غينيا الجديدة، عقب تقديم التقرير، أيضاً من التعليقات الإيجابية والتوصيات من أعضاء المجلس.
- ٢- فقد قدم مجلس حقوق الإنسان ١٤٦ توصية، قبلت منها بابوا غينيا الجديدة ٧٥ توصية ورفضت اثنتين في جنيف في أيار/مايو. وأُحيلت التوصيات الـ ٦٩ الباقية لمواصلة النظر فيها واتخاذ قرار بشأنها في بورت مورسبي.
- ٣- وأجرت حكومة بابوا غينيا الجديدة مداورات بشأن التوصيات الـ ٦٩ وقبلت ٣٩ توصية أخرى منها ورفضت ٣٠. وهذا يعني أن بابوا غينيا الجديدة تقبل ١١٤ توصية وترفض ٣٢ من أصل التوصيات الـ ١٤٦ التي قدمها المجلس.
- ٤- إن بابوا غينيا الجديدة بلد ديمقراطي فتي يقوم على مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون. ويمنح الدستور الوطني للبلد جميع الأشخاص الذين يعيشون فيه حقوقهم وحررياتهم الأساسية التي تشاطرهم إياها البشرية، بصرف النظر عن العرق أو المعتقد أو الدين أو الجنسية.
- ٥- وقد سُنت أيضاً قوانين خاصة لمعالجة مختلف قضايا حقوق الإنسان في البلد. وأنشأت بابوا غينيا الجديدة أيضاً آلية مؤسسية وإدارية لتتولى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. وأود أن أشير هنا إلى أحد الإنجازات البارزة وهو إنشاء بابوا غينيا الجديدة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي يُفترض أن تبدأ بالعمل في عام ٢٠١٢.
- ٦- والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها شرعة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تكمل تماماً الدستور الوطني وقوانين حقوق الإنسان ذات الصلة في البلد. وبابوا غينيا الجديدة ملتزمة بتنفيذ تعهداتها والتزاماتها بموجب مختلف الصكوك القانونية الدولية، ومنها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتمييز العنصري وحقوق الطفل والتمييز ضد المرأة، والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٧- وتواجه بابوا غينيا الجديدة، بوصفها بلداً فتيماً، الكثير من التعقيدات التي تحد من قدرتها على حماية حقوق الإنسان والنهوض بقضايا هذه الحقوق في البلد. فالقيود المتعلقة بالقدرة والموارد، وحشونة التضاريس الجغرافية، والتنوع الثقافي، ونقص تطور البنية التحتية، أمور تقوض إلى حد خطير جهود بابوا غينيا الجديدة الهادفة إلى تنفيذ تعهداتها والتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ٨- وقد كانت هذه العوامل، إلى جانب القضايا المتعلقة بالمعوقات القائمة في مجالي القدرة والموارد، أهم الاعتبارات التي دفعت بابوا غينيا الجديدة إلى رفض ٣٢ توصية من التوصيات. وتتصل بضع منها بقانون بابوا غينيا الجديدة المتعلق بعقوبة الإعدام، الذي

لا يستطيع البرلمان إبطاله بسهولة. وعلى الرغم من وجود هذا القانون، فإن بابوا غينيا الجديدة لم تنفذه قط منذ أن سنته.

٩- ويتصل الجزء الأساسي من عملنا بحقوق المرأة والطفل. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ المجلس بأن حكومة بابوا غينيا الجديدة أجرت أول تصويت على مشروع قانون برلماني سيخصص ٢٢ مقعداً للنساء كي يتبارين في الانتخابات العامة.

١٠- إن إتمام هذه العملية بنجاح وتحوّل مشروع القانون في نهاية المطاف إلى قانون سيمهدان السبيل لزيادة تمثيل المرأة في أعلى هيئة من هيئات اتخاذ القرارات في البلد. وسيمثل ذلك إنجازاً كبيراً للبلد من حيث حقوق المرأة وتمكين المرأة واشتراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في تنمية البلد.

١١- ويُقدّم تقرير حكومة بابوا غينيا الجديدة الخاص بالاستعراض الدوري الشامل إلى المجلس لينظر فيه بصورة إيجابية ويعتمده.

قائمة بالتوصيات التي بحثتها بابوا غينيا الجديدة، مع بيان موقفها منها

التوصية	موقف بابوا غينيا الجديدة	ملاحظات إيضاحية
١-٧٩	قبول	ستصدق بابوا غينيا الجديدة على جميع المعاهدات، إلا أنها ستقوم بذلك حسب الأولويات، آخذة في الحسبان القبول المتعلقة بالقدرة والموارد في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فيها.
٢-٧٩	رفض	تصدق بابوا غينيا الجديدة استناداً إلى الأولويات الوطنية وقد لا يكون بإمكانها تنفيذ التوصيات بأكملها.
٣-٧٩	قبول	لأن هذه التوصية لا تفرض في حد ذاتها التزاماً قانونياً بالتصديق على هذه الصكوك الدولية وإنما تسمح للحكومة بالنظر في التصديق مع أو بدون إبداء تحفظات.
٤-٧٩	قبول	توجد في هذا الصدد حقوق دستورية منصوص عليها بموجب دستور بابوا غينيا الجديدة.
٥-٧٩	قبول	انظر الحواشي في الفقرة ٣.
٦-٧٩	قبول	انظر الحواشي في الفقرة ٣.
٧-٧٩	قبول	انظر الحواشي في الفقرة ٣.
٨-٧٩	رفض	تنفذ بابوا غينيا الجديدة بالوتيرة الخاصة بها وقد لا يكون بإمكانها تلبية التعريف الدولي.
٩-٧٩	رفض	ينوي مجلس حقوق الإنسان تناول جميع قضايا حقوق الإنسان وليس قضايا محددة تتصل بالتعذيب فقط.
١٠-٧٩	قبول	انظر الحواشي في الفقرة ٣.
١١-٧٩	قبول	انظر الحواشي في الفقرة ٣.
١٢-٧٩	قبول	تقوم بابوا غينيا الجديدة الآن بعملية التصديق على الاتفاقية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
١٣-٧٩	قبول	بدأت بالفعل عملية التصديق على هذه الصكوك.

التوصية	موقف بابوا غينيا الجديدة	ملاحظات إيضاحية
١٤-٧٩	قبول	يتصل ذلك باتفاقية اللاجئتين - ونحن نقوم الآن بعملية سحب تحفظاتنا على اتفاقية اللاجئتين وسيتم النظر أيضاً في هذا المجال المتصل بما.
١٥-٧٩	رفض	ليست لدى بابوا غينيا الجديدة قضايا تتصل بحقوق وقضايا الشعوب الأصلية وقد لا يكون الصك القانوني متوافقاً كلياً مع قوانين بابوا غينيا الجديدة وسياساتها.
١٦-٧٩	قبول	هناك مجهود مستمر تبذله حكومة بابوا غينيا الجديدة في هذا الشأن.
١٧-٧٩	رفض	ينص الدستور على حكم مناسب لجميع المواطنين بصرف النظر عن العرق أو القبيلة أو مكان المنشأ أو الرأي السياسي أو اللون أو المعتقد أو الجنس أو الدين. وهو يتيح أيضاً سن تشريع لحماية الرفاه الاجتماعي أو النهوض به وتوفير مستحقات خاصة للنساء والأطفال والشباب وأفراد الجماعات المحرومة أو الأقل تقدماً أو المقيمين في المناطق الأقل تقدماً. ومعظم القوانين القائمة لا تميز صراحة ضد المرأة.
١٨-٧٩	رفض	معظم القوانين القائمة لا تميز صراحةً ضد المرأة. وينص الدستور بالفعل على المساواة، - بما في ذلك المساواة بين المرأة والرجل. وعلاوة على ذلك، صيغ بالفعل تشريع مقترح يتيح للمرأة مشاركة أكبر في البرلمان.
١٩-٧٩	رفض	انظر الأسباب المبينة في الفقرتين ١٧ و ١٨.
٢٠-٧٩	قبول	أقر البرلمان في القراءة الأولى مشروع قانون برلماني يخصص ٢٢ مقعداً للمرأة كي تشارك في الانتخابات العامة
٢١-٧٩	رفض	سبق أن أُجريت مراجعة تشريعية لجميع القوانين القائمة للتأكد من الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والأمر الذي ما زال معلقاً يقتصر على الجانب المتعلق بالتنفيذ.

التوصية	موقف بابوا غينيا الجديدة	ملاحظات إيضاحية
٢٢-٧٩	قبول	أُجريت تعديلات للقوانين ذات الصلة بالعنف ضد المرأة، وعلى سبيل المثال، تعديلات القانون الجنائي التي تم بموجبها الاعتراف بالاغتصاب في إطار الزوجية. ويجري العمل الآن على مشروع قانون بشأن حماية الأسرة يتضمن أوامر بالحماية المؤقتة فيما يتصل بالعنف المنزلي.
٢٣-٧٩	قبول	سيتناول مشروع قانون حماية الأسرة المقترح هذا الموضوع.
٢٤-٧٩	قبول	هناك مجهود مستمر تبذله حكومة بابوا غينيا الجديدة في هذا الشأن.
٢٥-٧٩	رفض	هناك طعن أمام المحكمة العليا ولا يمكننا الافتراض بشأن هذه المسألة.
٢٦-٧٩	قبول	هناك مجهود مستمر تبذله حكومة بابوا غينيا الجديدة في هذا الشأن.
٢٧-٧٩	قبول	هناك مجهود مستمر تبذله حكومة بابوا غينيا الجديدة في هذا الشأن.
٢٨-٧٩	رفض	نظراً إلى التنافس بين مصالح وأولويات الحكومة، قد لا يكون بالإمكان إعطاء هذا الموضوع أعلى درجة من الأولوية.
٢٩-٧٩	قبول	كثيراً ما تُعيق القيود المتعلقة بالقدرة والموارد جهود بابوا غينيا الجديدة الهادفة إلى معالجة الاهتمامات. غير أنه يمكن تنفيذ التوصيات على نحو فعال بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التنمية.
٣٠-٧٩	رفض	الأقليات الإثنية لا تشكل قضية في بابوا غينيا الجديدة.
٣١-٧٩	رفض	الموضوع يدخل في اختصاص البرلمان الوطني ولن يكون من السهل إبطال القانون نظراً إلى أنه يتطلب أكثرية الثلثين في البرلمان.
٣٢-٧٩	رفض	انظر الأسباب المبينة في الفقرة ٣١.
٣٣-٧٩	رفض	انظر الأسباب المبينة في الفقرة ٣١.
٣٤-٧٩	رفض	انظر الأسباب المبينة في الفقرة ٣١.

التوصية	موقف بابوا غينيا الجديدة	ملاحظات إيضاحية
٣٥-٧٩	رفض	قد لا يكون من الممكن الارتقاء إلى المستوى الدولي نظراً إلى القيود التي تواجهها حكومة بابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق بالقدرة والموارد.
٣٦-٧٩	رفض	يمكن أن تبذل بابوا غينيا الجديدة قصارى جهدها ولكن قد يتعذر تلبية المعايير الدولية بسبب القيود المتعلقة بالقدرة وغيرها من الموارد.
٣٧-٧٩	قبول	يجري العمل حالياً على إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالعقاب البدني.
٣٨-٧٩	رفض	غير قابلة للتطبيق كلياً في بابوا غينيا الجديدة.
٣٩-٧٩	رفض	الكرهية العرقية لا تعتبر قضية تُذكر في بابوا غينيا الجديدة.
٤٠-٧٩	قبول	هناك جهود تبذله حكومة بابوا غينيا الجديدة حالياً في هذا الشأن.
٤١-٧٩	قبول	هذه قضية تقوم حكومة بابوا غينيا الجديدة الآن بمعالجتها مع قوات الشرطة.
٤٢-٧٩	رفض	نظراً إلى القيود المتعلقة بالقدرة والموارد، من غير الممكن التحقيق في جميع الحالات.
٤٣-٧٩	رفض	انظر الأسباب المبينة في الفقرة ٤٢.
٤٤-٧٩	رفض	لا تواجه قوات الشرطة في بابوا غينيا الجديدة تمييزاً عنصرياً وكرهاً للأجانب كي تركز جهودها في هذين المجالين.
٤٥-٧٩	قبول	هذا يتماشى مع استعراضنا الجاري للقوانين المتعلقة بالسحر.
٤٦-٧٩	قبول	هناك جهود تبذله حكومة بابوا غينيا الجديدة في هذا الشأن، وهي توليه الأولوية.
٤٧-٧٩	قبول	
٤٨-٧٩	قبول	هذا هو الموقف الراهن لحكومة بابوا غينيا الجديدة وما تبذله من جهود.

التوصية	موقف بابوا غينيا الجديدة	ملاحظات إيضاحية
٤٩-٧٩	قبول	هذا مجال هام لأن الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية/النائية لا تتاح لهم إمكانية الحصول على هذه الخدمات.
٥٠-٧٩	قبول	هذا يتماشى مع برامج ومشاريع محاكم القسرى ومع مبادرات العمل الجارية التي تقوم بها الإدارة الحكومية المختصة في بابوا غينيا الجديدة.
٥١-٧٩	قبول	هذا الأمر يتصل بالاستقلال السيادي لسلطتنا القضائية. ويعود لمحاكمنا البت في أية مسألة تتعلق بالمراجعة القضائية استناداً إلى خصوصية كل حالة.
٥٢-٧٩	رفض	هناك تشاور وطني جارٍ بشأن هذه المسألة ولا يمكن تقديم إجابة نهائية في هذه المرحلة.
٥٣-٧٩	رفض	انظر الأسباب المبينة في الفقرة ٥٢.
٥٤-٧٩	رفض	انظر الأسباب المبينة في الفقرة ٥٢.
٥٥-٧٩	قبول	هذه قضية مهمة وناشئة ستُعالجها حكومة بابوا غينيا الجديدة.
٥٦-٧٩	رفض	إن قبول هذه التوصية يتعارض مع روح دستورنا المرتكز على المبادئ المسيحية. غير أنه يُسمح عملياً بالإجهاض لأسباب طبية محددة.
٥٧-٧٩	قبول	إنها إحدى الأولويات الراهنة الهامة للحكومة بابوا غينيا الجديدة.
٥٨-٧٩	قبول	انظر الأسباب المبينة في الفقرة ٥٧.
٥٩-٧٩	قبول	هذا هو اتجاه السياسة العامة لحكومة بابوا غينيا الجديدة.
٦٠-٧٩	رفض	نظراً إلى القيود المتعلقة بالقدرة والموارد وإلى العوائق الجغرافية، من غير الممكن حصول جميع الأطفال على التعليم في بابوا غينيا الجديدة.
٦١-٧٩	قبول	هذا هو اتجاه السياسة العامة لحكومة بابوا غينيا الجديدة.
٦٢-٧٩	قبول	هذا يتفق مع اتجاه السياسة العامة لحكومة بابوا غينيا الجديدة.

التوصية	موقف بابوا غينيا الجديدة	ملاحظات إيضاحية
٦٣-٧٩	قبول	هذا هو اتجاه السياسة العامة لحكومة بابوا غينيا الجديدة.
٦٤-٧٩	قبول	هذا هو اتجاه السياسة العامة لحكومة بابوا غينيا الجديدة.
٦٥-٧٩	قبول	هذا هو اتجاه السياسة العامة لحكومة بابوا غينيا الجديدة.
٦٦-٧٩	قبول	هذا هو اتجاه السياسة العامة لحكومة بابوا غينيا الجديدة.
٦٧-٧٩	قبول	هذا هو اتجاه السياسة العامة لحكومة بابوا غينيا الجديدة.
٦٨-٧٩	رفض	تعتمد بابوا غينيا الجديدة اقتصادياً على مشاريعها التعدينية الكثيرة ولا يمكن للحكومة أن تُوقف استغلال المناجم في البلد.
٦٩-٧٩	رفض	إن حقوق الشعوب الأصلية لا تشكل قضايا في بابوا غينيا الجديدة وقد لا يكون من المنطقي ربط إعلان الأمم المتحدة بقانون البيئة لعام ٢٠٠٠.